مدار للدراسات الاتصالية الرقمية | المجلد 02 / العـدد 01 / ماي (2022)، ص 01– 11.

اليقظة التكنولوجية والشفافية والفساد: أي علاقة؟

Which Relationship: Technological Awakening, Transparency and Corruption?

أ.د بلقاسم بن روان

جامعة الجزائر3، كلية علوم الاعلام والاتصال، benraouanebelkacem@gmail.com

تاريخ الاستلام: 15 /2021/11 تاريخ القبول: 30 /2021/11 تاريخ النشر: 01 /2022/05

ملخص:

التأخر التاريخي الذي تحدث عنه مفكرو النهضة في الثقافة العربية المعاصرة لا زال ممتدا إلى اليوم، في حين يعرف العالم تطورا كبيرا على كافة المستويات، كان من نتائجها ظهور الثورة الرقمية التي غيرت وجه العالم وفرضت علينا الانخراط في مسار العولمة، لكن بأيد فارغة تستحيل معها مواجهة هذه التحديات التي تحيط بنا من كل جانب.

المدرسة والجامعة ومعها كل المؤسسات الأخرى الاقتصادية والسياسة والاجتماعية والثقافية اليوم في حاجة إلى تحديث آليات عملها، وهذا عبر إدماج المفاهيم الابستمولوجية والعلمية في البرامج التكوينية والبحث العلمي وربطها بمنظومة الاقتصاد باعتبار أننا اليوم نعيش مرحلة تاريخية أضحى فيها الاقتصاد بمفهومه الواسع هو القاطرة التي تجر كل المنظومات الأخرى ، فغياب التفكير النقدي والإبداعي المبني على المبادرة و حرية التفكير وكسر قيود الجمود والشفافية في التعامل مع قضايا المجتمع ، خلق لدينا مؤسسات مصابة بعطب دائم لا يستقيم إلا باستقامة رؤيتنا ومقاربتنا لتنمية

وطنية مشبعة بمبادئ المصلحة العامة والخدمة العمومية والشفافية في إدارة وتسيير الشأن العام.

كلمات مفتاحية: اليقظة التكنولوجية، الشفافية، الفساد.

Abstract

This paper aimed to discuss the historical delay that the Renaissance thinkers talked about in contemporary Arab culture still extends to today, while the world is witnessing a great development at every level, one of the results of which was the emergence of the digital revolution that changed the face of the world and forced us to engage in the path of globalization, but with empty hands with which it is impossible to confront. These challenges are all around us.

The school and the university and with it all other economic, political, social and cultural institutions today need to modernize their working mechanisms, and this is by integrating epistemological and scientific concepts in training programs and scientific research and linking them to the economic system, considering that we are today living in a historical stage in which the economy in its broad sense has become the locomotive that pulls all other systems The absence of critical and creative thinking based on initiative, freedom of thought, breaking the chains of stalemate and transparency in dealing with community issues,Creating permanently damaged institutions for us that can only be corrected by the integrity of our vision and approach to national development saturated with the principles of public interest, public service and transparency in the management and conduct of public affairs.

Keywords:*Technological Vigilance, Transparency, Corruption*

1. مقدمة

نحن في حاجة إلى مكتسبات المعرفة العلمية الحديثة من أجل تحديث عقولنا، وليس هناك من سيقوم بهذه العملية غير الفاعلين ضمن هذه الثقافة والمشتغلين في حقول الفكر والنقد بالجامعة ومراكز البحث، أرغب في التساؤل عن موقع الجزائر في منظومة العولمة الرأسمالية، وهذا من خلال التفكير في المقاربة التنموية في الجزائر والسياسات المتبعة في توظيف اليقظة التكنولوجية في المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية بقراءة ونقد هذه السياسات ، وكيف أنتجت علاقات اجتماعية

تنطوي على الكثير من التمييز والتراتب والفوارق الاجتماعية داخل المجتمع الجزائري، وكيف أدى غياب الشفافية في الممارسة اليومية للفعل السياسي والاقتصادي والاجتماعي إلى ترسيخ الفساد والرشوة ، وتحولهما إلى آلية تسيير وتسلط ، الأمر الذي يحيلنا إلى تقديم الفرضية التالية: "**لا يمكن ولا يصح توظيف اليقظة التكنولوجية في مجتمع تنعدم فيه الشفافية في الممارسة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية**" ، باعتبار أن اليقظة التكنولوجية، تعني مداومة الرصد و الاستماع و الانتباه إلى ما يجري في العالم الرأسمالي المتطور، خاصة في ميدان المعلومات و الميدان التكنولوجي بصفة عامة، ومن معاني اليقظة وأبعادها أيضا التعرف على كل المعارف و المستجدات العلمية والتكنولوجية التي من شأنها أن تكون في فائدة التنمية الاقتصادية ، مع اختصرها للوقت وتقليص التكاليف المتعلقة بمجهودات البحث، نحن لسنا مطالبين بالقيام باكتشافات جديدة ، نحن مطالبون **بنقل** هذه التكنلوجيا وحسن استغلالها ودمجها في منظومتنا الاقتصادية ، خاصة و أن الأمر لا يتعلق اطلاقا برفض النقل عن الغير الذي يعد اليوم مكابرة صبيانية و أمرا مستحيلا ، بل يتعلق الأمر بمستوى الناقل للتكنولوجيا وهدفه من نقلها ، أي درجة وعيه لما ينقله بالهدف الذي ينقل من أجله خاصة .

يمكننا أن ننقل من أجل الإبداع كما يمكننا أن نقل من أجل النقل، أي أن نعيش عالة على غيرنا تابعين له. بل إن الغاية القصوى من النقل هي بعبارة مجازية نقل الإبداع الذي هو جوهر تفوق غيرنا ، وليس نقل الحلول الجاهزة التي هي في النهاية إعادة إنتاج ذاتي للتبعية ، نحن في حاجة الى رؤية فلسفية تتبنى مفهوم الثقافة المكتملة والمستقلة

والتي تحتاج بالضرورة للوجود المتزامن لثلاثة نماذج ضرورية وفاعلة في آن واحد هي:"

انظر" قرامشي" [1]« Antonio Gramsci 1891- 1937 »

- النموذج المبدع.
- النموذج المنظم.
- النموذج المعلم.

وأن غياب أي نموذج من هذه النماذج الثلاثة ، ولا سيما **النموذج المبدع** يؤدي بالضرورة إلى عطب حظاري ، يمهد الطريق إلى التبعية الثقافية والاقتصادية ويفتح باب الاحتواء من طرف الغير (عبد الرحمان بوزيدة، 1993)

إن رصد ما يدور حولنا في الميدان التكنولوجي والعلمي والمعلوماتي يقتضي قدرا كبيرا من الشفافية والعدالة والعقلانية في تسريح وإدارة المعلومات بحرية وبدون ابتزاز أو ضغوط، إن الابتزاز والتعسف في استخدام سلطة احتكار المعلومة خارج النصوص التشريعية هو الذي يؤسس للفساد وللرشوة ، والمقصود بالفساد حسب تعريف " منظمة الشفافية الدولية " التي تعد أكبر منظمة غير حكومية لمحاربة الفساد هو" سوء

[1] Gramsci a écrit plus de 30 cahiers durant son emprisonnement. Ces écrits, connus sous le titre de *Cahiers de prison* -Intellectuels et éducation.
Gramsci s'est intéressé de près au rôle des intellectuels dans la société.
Il établissait de plus une distinction entre une « intelligentsia traditionnelle » qui se pense (à tort) comme une classe distincte de la société, et les groupes d'intellectuels que chaque classe génère « organiquement ». Ces intellectuels organiques ne décrivent pas simplement la vie sociale en fonction de règles scientifiques, mais expriment plutôt les expériences et les sentiments que les masses ne pourraient pas exprimer par elles-mêmes. L'intellectuel organique comprendrait par la théorie mais sentirait aussi par l'expérience la vie du peuple.
La nécessité de créer une culture propre aux travailleurs est à mettre en relation avec l'appel de Gramsci pour un type d'éducation qui permette l'émergence d'intellectuels qui partagent les passions des masses de travailleurs.

استغلال السلطة من أجل تحقيق مكاسب شخصية" وتصدر هذه المنظمة تقريرا سنويا عن الشفافية والفساد في العالم ، وغالبا ما تصنف معظم الدول العربية ضمن أكثر بلدان العالم فسادا وأقلها شفافية في الحكم والادارة واتخاذ القرارات خاصة ما يتعلق منها بإدارة الأموال من استثمار وتمويل وإقراض ومناقصات وغير ذلك من إدارة المال والأعمال ، كما تبين تقارير منظمة " الشفافية الدولية" أن هناك علاقة سلبية بين ممارسة الفساد والشفافية حول إدارة الأموال والأعمال، حيث تكونت في المجتمع اتجاهات استسلاميه نحو الفساد وأصبح ينظر إلى ممارسته على أنه واقع فرض نفسه من الصعب تجاوزه أو تغييره ، ومن الأحسن للفرد أن يتكيف مع هذا الواقع رغم أنه يبقى مرفوضا من النواحي الأخلاقية والقانونية، ويشير « Pierre Lascoumes » لاكوم 2003" إلى أن الكثير من رجال الأعمال يعتبرون الرشوة سلوكا مبررا بدعوى مصلحة المؤسسة التي يشرفون عليها، ويذهب « Yves Mény » "ميني 1997" إلى أبعد من ذلك حيث يعتبر الفساد في أي نظام ظاهرة ، ليست على هامشه وإنما تتعايش معه وتتغذى من نقاط الضعف فيه ، وتتسرب داخله وتستند إلى آليات وقيم النظام ذاته" (مصطفى عشوي وآخرون، 2011) ، وقد أفاد تقرير " منظمة الشفافية الدولية" عن مؤشر مدركات الفساد 2017، الذي يضم 180 دولة وإقليما حول العالم، بصدارة نيوزلندا التي جاءت كأكثر دول العالم نزاهة ، وجاءت البحرين في المرتبة 103 عالميا في مؤشر مدركات الفساد، وجاءت الكويت في المرتبة 85 عالميا، و ليبيا احتلت المرتبة 171 عالميا، تليها موريتانيا في المرتبة 143 عالميا ، ثم الجزائر في المرتبة 112 عالميا ، والمغرب في المرتبة 81 عالميا ، وتونس في المرتبة 74 عالميا، أما مصر فاحتلت المرتبة 117 عالميا. (سياسة عربية ،الشفافية الدولية ، هذه الدول العربية الأكثر والأقل فسادا، اسطنبول

الأناضول، 2018)، وبحسب دراسة لباحثين عرب نشرت في مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت بعنوان: مؤشر الفساد في الأقطار العربية ، اشكالية القياس والمنهجية ، أنه يمكن رصد وقياس الفساد نظريا من خلال طريقتين:

- الأقيسة الموضوعية ، وتقوم على المؤشرات التي تعكس ما تم كشفه وليس ما حدث فعلا. وميزتها أنها تقدم بيانات يمكن اخضاعها للتحليل والخروج منها باستنتاجات ، وذلك مثل إحصاءات عمل أجهزة الرقابة ومؤشرات أجهزة النيابة المتصلة بالادعاء ومعدلات الادانة القضائية واسترداد مدفوعات الفساد والثروات غير المشروعة.
- الأقيسة الادراكية التي تحاول رصد الانطباعات عن الفساد من خلال مقاييس للرأي العام، مثل الأقيسة التي تصدرها المؤسسات الدولية المهتمة بالموضوع والمؤسسات المعنية بالفساد والشفافية. (مجموعة باحثين، 2010)

ولا يتسع المقام هنا للحديث عن التجاوزات والجرائم الاقتصادية ذات العلاقة بالفساد البيروقراطي وبالرشوة ، يكفي لمن يريد أن يطلع ويعلم أكثر أن يقوم بدراسة وتحليل ما تنشره فقط الصحافة اليومية والاعلام الجزائري على حجم وخطورة هذه الجرائم المعروضة وغير المعروضة على المحاكم ، لذا أتصور أن هناك علاقة ما بين اليقظة التكنولوجية والشفافية ، حسب جاكوبياك " (Jakobiak François)" فإن اليقظة التكنولوجية هي " عبارة عن عمليتي ملاحظة و تحليل للمحيط متبوعة بعملية أخرى للبث المركز للمعلومات التي تم انتقاؤها و معالجتها حتى تكون مفيدة في اتخاذ القرارات (JAKOBIAK & DOU, 1992). كبداية يوضح هذا التعريف أهمية ملاحظة المحيط، أي متابعة ما يجري فيه ثم بعد ذلك تحليل معطيات هذا المحيط وأخيرا بث المعلومات التي

تمت معالجتها ثم إيصالها إلى مختلف مستويات اتخاذ القرارات داخل المؤسسة ، كل هذه المراحل الثلاثة من الملاحظة الى المتابعة إلى البث إلى أهم مرحلة وهي اتخاذ القرار العقلاني والمؤسس على معطيات علمية صحيحة يهدف الى خدمة المصلحة العامة للمؤسسة بعيدا عن خدمة المصالح الفئوية الضيقة لمن يبتزون مواقعهم التي خولت لهم احتكار المعلومات والتحكم فيها ، كل هذا يحتاج الى قدر كبير من الشفافية.

وعليه هل هناك من فائدة في الحصول على تلك التجهيزات دون إمكانية الاستفادة منها واستخدامها لصالح التنمية الوطنية ولصالح المواطنين والمؤسسات العلمية والاقتصادية؟ هل هناك مبررات موضوعية في الحرص على اقتناء آخر المبتكرات العلمية والإبداعات التكنولوجية دون أن تكون هناك قدرات وكفاءة للدمج وللاستقبال والتحكم والملاءمة والتكييف مع الوضعية المحلية لمؤسستنا الاقتصادية والاجتماعية والتربوية وحتى السياسية؟

أم أن الأمر يقتضي فقط انجاز صفقات تجارية مع متعاملين أجانب ، دون التفكير في دمج هذه التكنولوجيات ضمن إستراتيجية شاملة قادرة على ربط كل منظومة الاقتصاد بعملية التنمية الوطنية ، الأمر الذي يخلق ديناميكية اقتصادية واجتماعية وثقافية وتربوية تنعكس إيجابا على سوق العمل وعلى مستوى التشغيل وتنعكس أيضا على نوعية البحث العلمي وتطويره وربطه بمنظومة الاقتصاد والصناعة مما يسهم في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفئات الاجتماعية ، ويرفع من قدرتها الشرائية ، تلك الفئات التي استفزت وتأثرت بالسياسات النقدية لصندوق النقد الدولي وبالآثار السلبية المجحفة للعولمة الليبرالية الزاحفة والمهيمنة.

ثم هل السياسات المنتهجة تسمح بالاستفادة من مزايا هذه التكنولوجيات ؟ إن الملاحظات الميدانية والممارسة اليومية للأغلبية المؤسسات الوطنية تؤكد بأن هناك اختلالات كبيرة بين الأموال المصروفة لاقتناء هذه التكنولوجيات والاستفادة الفعلية من مزايا هذه التكنولوجيات ، وعليه فالحديث عن يقظة تكنولوجية في المجتمع الجزائري يتطلب الكثير من الحذر والانتباه المعرفي ، بمعنى ، هل سياسة التنمية الوطنية الحالية تسمح لنا بالقيام بالتأسيس ليقظة تكنولوجية ، وهل السوق الجزائري هو سوق رأسمالي ينتج التنافس والتميز الأمر الذي يستدعي اليقظة **في نظام اقتصادي غير يقض** فاقد للقدرات العلمية والبحثية والهيكلية والتنظيمية التي تؤهله لمثل هذا النوع من اليقظة التكنولوجية تحسبا لتوظيفها توظيفا ينعكس إيجابا على أداء المؤسسات الاقتصادية وعلى النسق التنموي الوطني بصفة عامة.

إن فعالية نظام المعلومات بالاقتصاد الرأسمالي المصنف باقتصاد المعلومات ، مرتبطة بدرجة الانسجام بين كل مكوناته و أجزائه ، و لهذه المكونات و الأجزاء جوانب مادية والتي تتعلق بالهياكل القاعدية التي تتولى عملية التعامل بالمعلومات والتي تتضمن كلا من الاستقبال، المعالجة، الاحتفاظ و النشر، وأخرى تنظيمية و إدارية تشمل طرق التنظيم وأساليب العمل ومختلف الإجراءات، التي تضمن التوثيق الجيد والتدفق العادي والملائم للمعلومات ، وهذان هما الجانبان الذين يشكلان الحلقة الضائعة والمفقودة في السياسة التنموية الوطنية ، الفاقدة للمقاربة النسقية التي تعتمد الترابط والتفاعل والتبادل، والفاقد للشفافية في الميدان الاقتصادي ، هذا الخلل مرده إلى عجز معرفي ونظري ، واستهانة بالمصلحة العامة **والولاء للوطن كقيمة أخلاقية عليا** ، وأيضا غياب فاضح للكفاءة الادارية والعلمية والمعرفية التي لها القدرة على الربط بين كل مكونات النظام المجتمعي، أي الربط بين الأنساق السياسية والاقتصادية والاجتماعية

والثقافية والتربوية، أي التعامل مع المجتمع باعتباره كيان واحد يتأثر ببعضه البعض، كالجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تدعى له سائر الأعضاء بالسهر والحمى ، كما عبر عن ذلك بصق سيد الخلق **محمد رسول الله صلوات الله عليه**، إن امتلاك التقنيات التكنولوجية والتجهيزات الحديثة والانخراط في شبكات المعلومات عبر الأقمار الصناعية، دون التحكم في الاستخدام التي تنعكس نتائجه على فعالية النظام التنموي هي مسألة لا طائل ولا جدوى منتظرة منها ، وتبعد كل يوم المجتمع بمختلف أنساقه الاقتصادية والاجتماعية والتربوية من عملية التملك " appropriation " لهذه التقنيات ، وتضحى كل الجهود المالية هدر للمال العام وإسراف في إدارته و مساس بحقوق المجتمع وبحاضر ومستقبل الأجيال القادمة.

سوف أقتصر على ذكر أربعة اختلالات أساسية أعتبرها :(سعيد أوكيل) مسؤولة عن هذه الأوضاع التي سبق الإشارة إليها، مع التنبيه في هذا المقام أن هناك متغيرات أخرى أنتجت هذا الوضع الشائك والمعقد والتي لا يمكن التطرق إليها للأسباب منهجية وضيق في الوقت والمجال:

- **المستوى الأول:** ما تم صرفه من أموال طائلة في اطار رفع القدرات العلمية والتكنولوجية، عبر استيراد عدد هائل من التجهيزات التكنولوجية والتقنية من دون أخذ الإجراءات العملية اللازمة لدمجها دمجا عقلانيا ، لم يساهم في التخفيف من الفجوة التكنولوجية والرقمية بين مختلف المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية ، بمعنى أن هناك تفاوت في مستوى وحجم الاستفادة بين المؤسسات ، وبنفس الدرجة نجد أن هذا التفاوت وهذه الفجوة

موجودة ، بين الريف والمدينة وبين الإناث والذكور وحتى بين الفئات الاجتماعية المتفاوتة في دخلها المادي.

- **المستوى الثاني:** أنظمة الإبداع التكنولوجي القائمة، إن وجدت في الجزائر تفتقد إلى اليقظة الفعلية و عادة ما يقتصر الاهتمام بها بإنتاج خطابات سياسية وأيديولوجية حولها بقصد ممارسة التضليل وإبقاء الحال على حاله فالعبرة ليست بالكم أي بعدد هذه التجهيزات التكنولوجية بل العبرة بالكيف أي بسبل الاستخدام والتملك.
- **المستوى الثالث:** نظم المعلومات وشبكات الاتصال، في السنوات القليلة الماضية، أقدمت الجزائر على الاستثمار في مجالي الاتصالات والتكنولوجيات كالأقمار الصناعية و كذلك المعلوماتية عن طريق الاشتراك في شبكة الأنترنيت غير أن ما يلاحظ بصفة عامة أن هذه القدرات والوسائل إلى حد الساعة لم تؤدي إلى تحسين تدفق المعلومات في المؤسسات، الاقتصادية و في المجتمع ، فالكل يشتكي من خدمات الانترنت وفعالية الشبكة رغم أن السعر المدفوع لهذه الخدمة ليس بالهين ، هناك دول رأسمالية تقدم هذه الخدمة مجانا، كما أن شبكة الاتصالات و نظام المعلوماتية المذكورين لا يعوضان تماما الحاجة إلى مزاولة اليقظة التكنولوجية باعتبارها نشاط لا يمكن الاستغناء عنه في عالم ليبرالي معولم تسوده منافسة شرسة لا بقاء فيها للضعفاء.
- **المستوى الرابع:** قلة وضعف الهياكل، غياب جهاز تابع لوزارة الصناعة أو غيرها يتعامل وينسق مع المتعاملين الأجانب في الخارج، يتولى إدارة كل ماله علاقة بالنقل التكنولوجي والمسائل المرتبطة بالتقنيات التكنولوجية الحديثة بشكل جاد و فعال إن وجود الملحقات الثقافية في بعض السفارات، لا يسد

الحاجة التكنولوجية للمؤسسات ولا يسهم في تحسين قدراتها التنافسية ، بالإضافة إلى غياب شبه تام لمؤسسات للترجمة العلمية و التكنولوجية في الجامعات و مراكز البحث، فالكتب العلمية و التكنولوجية و براءات الاختراع على وجه الخصوص لا تتم ترجمتها بشكل أوتوماتيكي و فوري.

قائمة المراجع:

JAKOBIAK , F., & DOU, H. (1992). *De l'information documentaire à la veille technologique pour l'entreprise.* Bulletin des bibliothèques de France (BBF).

سعيد أوكيل. (بلا تاريخ). اليقظة التكنولوجية في البلدان النامية بين النظرية و التطبيق. تم الاسترداد من http://www.webreview.dz/IMG/pdf/La_Veille_Technologique_dans_les_Pays_en_Voie_de_Developpement_Entre_la_Theorie_et_la_Concretisation.pdf

سياسة عربية ،الشفافية الدولية ، هذه الدول العربية الأكثر والأقل فسادا، اسطنبول الأناضول. (22 فيفري, 2018). تم الاسترداد من https://arabi21.com/story/1073794

عبد الرحمان بوزيدة. (1993). قراءة ثقافية للأزمة. مجلة الثقافة(02).

مجموعة باحثين. (2010). مؤشر الفساد في الأقطار العربية ، اشكالية القياس والمنهجية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

مصطفى عشوي وآخرون. (مارس, 2011). الوساطة والفساد في إدارة المال والأعمال: دراسة اقليمية مقارنة. مجلة أفكار وآفاق(11).